

أثر سياسة الإقراض على ربحية البنوك التجارية العاملة في الأردن

اعداد

جمال نمر حسن علي

اشراف

الدكتور أسامة سميح شعبان

المشرف المشارك

الدكتور عصام حمد صالح

جامعة الزيتونة الأردنية، 2020

المخلص

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر سياسة الإقراض على ربحية البنوك التجارية العاملة في الاردن، وتحتوي سياسة الإقراض على العديد من العناصر المصممة لتحقيق الربحية والحد من مخاطر الاستثمار والتي قد تتعرض لها البنوك اثناء مزاوله عملها وبالأخص تقديم القروض للعملاء، حيث تعتبر سياسات البنك الخاصة في منح القروض بأبعادها المختلفة (سياسات البنك المركزي، حجم الودائع، مستويات اتخاذ القرار في منح القروض، الضمانات، سعر الفائدة، الرقابة والمتابعة) والتي تعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية العاملة في الاردن، وبناء عليه فان مشكلة الدراسة تنبع من اتباع بعض البنوك التجارية العاملة في الاردن سياسات اقراضية حازمة ومتشددة مما يؤثر على ربحيتها، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف واستعراض الإطار النظري لفعالية سياسة الإقراض في البنوك التجارية العاملة في الاردن، حيث تم الاستعانة بالمعلومات الاولية والمتمثلة باستبانة تم اعدادها لهذا الغرض، وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية العاملة في الاردن، وتوصلت الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة احصائية

لسياسات الإقراض على ربحية البنوك التجارية العاملة في الأردن، وبقوة علاقة موجبة (طردية) بلغت (75.3%). أي ان القرارات الائتمانية في البنوك التجارية تساهم بما نسبته 75.3% في تحقيق عوائدها، كما أنه يوجد أثراً ذو دلالة احصائية لسياسات الإقراض (بمتغيراتها مجتمعة) على ربحية البنوك التجارية العاملة في الأردن، وأن سياسات الإقراض (الائتمان) التي تعتمد عليها البنوك التجارية قد فسرت ما نسبته (53.9%) من ربحيتها، مما يظهر أهمية هذه السياسات في توليد العوائد المرجوة وفقاً للتوجهات الإستراتيجية الإدارية، حيث تساهم هذه السياسات في ضمان كفاءة المحفظة الائتمانية بالتالي تحسين ربحية البنوك. واعتماداً على النتائج اوصت الدراسة بضرورة تركيز البنوك التجارية على ايجاد سياسات اقراض تتمتع بالكفاءة والفاعلية العالية لإدارة مخاطر الائتمان فيها، وضرورة توزيع المهام والمسؤوليات والسلطات بشكل واضح ضمن السياسات الائتمانية بحيث تمنح المستويات الإدارية المختلفة الحق بإتخاذ قرارات ائتمانية ذات جودة عالية، تعزز من سرعة اتخاذ القرار، وبالتالي زيادة قاعدة العملاء والأرباح.

الكلمات المفتاحية: سياسات الإقراض، مخاطر الائتمان، القرارات الائتمانية، ربحية البنوك التجارية، الاردن.